مضت فلا عبرة بتلافيها بخلافه فانه لو صلى قاعدا مع قدرته على القيام او صلى
لغير القبلة لاعتقاد جهة بالاجتهاد ثم تبين له الخطأ بعد الفراغ لم يلزمه القضاء
لدينه فيعوده اليه انتفى ذلك الوصف رواه البخاري ومسلم وهو
من القواعد الخطيرة لتعلقه باحكام الاشياء وهو الدوام وبيان ما يحل
منها وما لا يحل وان الاصل فيها العصمة وهو كذلك عقلا لانه
مجبول عليه محبة بقاء الصور الانسانية المخلوقة في احسن تقويم
وشرعا وهو ظاهر ولو لم يكن من وعيد القاتل الا قوله صلى الله
عليه وسلم من اعان على قتل مسلم ولو بشطر كلمة لقي الله مكتوب
بين عينيه آيس من رحمة الله وقد اجمع المسلمون على القتل
بكل واحدة من هذه الخصال الثلاث ومر في خبر امرت ان اقاتل
الناس أن الحديث مبين لحق الاسلام المذكور فيه لان العصمة
الثابتة لمن نطق بالشهادتين انما تزاعي ما دامت لم تهتك وهتكها
انما يتحقق باحد هذه الثلاثة المذكورة في هذا الحديث ومر
في شرح ذلك الحديث بيان دلالته على قتل تارك الصلاة كسلا ومر
قريبا ان القسم الثالث هنا يشمله وان لم تقل بكفره وهو ما عليه
اكثر العلماء فاندفع زعم ان هذا الحديث يفيد عدم قتله وقال
اقلهم بكفره واطال اسحاق في الانتصار له وايراد الادلة عليه
مما يرده انها جميعها محمولة على المستحل جمعا بين الاحاديث ويؤيده
انه صح في السنة اطلاق الكفر عليه مقابل كثيرة كانكار السنن
وقتال المسلم وانفق الكل على تاويلها كما ذكرناه فكذا ما ورد في تارك
الصلاة وزعم امتناع ارادتها خصوصيات لا يمنع ما قلناه لانه موجب
التاويل للجمع بين الادلة المتعارضة في الصلاة وغيرها فلم يكن
حينئذ لافتراقها عن غيرها معنى يوجبه وفي قتله اشكال
لامام الحرمين ذكره بعض الشراح وساق فيه مالم يتحرر منه جواب
والاشكال انه لا يقتل الا بعد خروج وقت الجمع بان يخرج الظهر
بعد الغروب والمغرب لما بعد الفجر وحينئذ يصير قضاء وهو

لا يقتل

لا يقتل به وان تضيق وجوابه أن قولهم لا يقتل بالقضاء محله في قضاء
لم يؤمر بادائه في الوقت فهذا لا يقتل به وان امتنع من القضاء
المضيق لانه لم تتحقق منه مراعاة تامة للشرع لان خروجها
عن وقتها شبهة مما في التاخير بوجه فتحققت منه مراعاة الشرع
بالكلية فقتل بعد خروج الوقت مالم يبادر ويصل واجاب
بعضهم بما لا يجدي بل لا يصح وهو ان العصمة في خبر امرت السابق
مشروطة بثلاثة منها اقامة الصلاة ووجه عدم اجدابه واضح
وعدم صحته ان الموقوف على الثلاثة المتأخرة لا يلزم من جوازها
جواز القتل الا تزى ان مانعي الزكاة يقاتلون على الاول من تركها
من غير قتال فانه لا يقتل الحديث الخامس عشر عن ابي
هريرة رضي الله عنه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم قال من كان يؤمن بالله الايمان الكامل المنجي من عذابه
الموصل الى رضاه فالمتوقف على امتثال الاوامر الثلاثة الاتية
كحال الايمان لا حقيقته وهو على المبالغة في الاستجلاب الى
هذه الافعال كما يقول القائل لولده ان كنت ابني فاطعني فخريطا
وشبيحا على الطاعة والمبادرة اليها مع شهود حقوق الابوة
وما يجب لها لا على انه باتتفاعه عنه ينتفي كونه ابنه واليوم الاخر
وهو يوم القيامة الذي هو محل الجزاء على الاعمال حسنها وقبيحها
ففي ذكره هنا دون نحو الملائكة مما ذكر معه في الحديث الثاني
تنبيه وارشاد الى ان اشرف ما يوقظ النفس ويحرك الهمة
للمبادرة الى امتثال جزاء هذا الشرط وهو فليقل هي لام الامر
هنا وفيما ياتي ويجوز سكونها وكسرها حيث دخلت عليها الفا
او الواو وخلافها في ليكتب فانها مكسورة لا غير خيرا قال القاضي
رضي الله عنه لكن بعد ان يتفكر فيما يريد ان يتكلم به فاذا
ظهر له انه خير محقق لا يترتب عليه مفسدة ولا يجر الى كلام محرم

Copyright © King Saud University